الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاثنين 23 ابريل 2018

براءة نهائية للطبطبائي من إذاعة أخبار كاذبة

د.وليد الطبطبائي

عبدالكريم أحمد

رفضت الدائرة الجزائية بمحكمة التمييز طعن النيابة العامة على حكم الاستئناف ببراءة النائب د.وليد الطبطبائي من تهمة إذاعة أخبار كاذبة تتعلق بمنصب سمو ولي العهد.

وكانت محكمة الاستئناف قد ألغت حكم أول درجة بالامتناع عن عقاب الطبطبائي مع إلزامه بتقديم تعهد بحسن السير والسلوك لمدة سنة بكفالة 5000 دينار، وقضت مجددا ببراءته من الاتهام.

وأحيل الطبطبائي إلى المحاكمة بعد تدوينه تغريدة بحسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تحدث فيها عن مؤامرات تحاك حول المنصب، وهو ما رأته النيابة العامة مخالفا للواقع لتسند إليه تهمة إذاعة أخبار كاذبة.

الدوسري يسأل عن الأخطاء الطبية لأحد أطباء «الصحة»

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح قال في مقدمته: وردت الينا عدة شكاوى من عدد من المواطنين بخصوص الدكتور (هـ . خ) لعدم وجود مكتب خاص للدكتور لاستقبال المرضي خصوصا بعد اجراء العمليات الجراحية مما سبب لهم معاناة صحية كبيرة.

ناصر الدوسري

وكذلك عدم كتابة التقارير الطبية ومنح الاجازات المرضية، وبعد استفسار المواطنين المرضي أوضح لهم الدكتور (هـ . خ) بانه لا يوجد مكتب لي وأنا ممنوع من كتابة التقارير الطبية ومنح الاجازات المرضية.

لذا يرجي التكرم بتوجيه الاسئلة التالية للسيد وزير الصحة المحترم

1 ـ ما هي الجهة التي حرمت الدكتور المذكور من مكتب خاص به مع ذكر أسباب الحرمان؟

2 ـ يرجي تزويدي بالشهادات العلمية والسيرة الذاتية للدكتور (هـ . خ) وتاريخ تعيينه بوزارة الصحة؟

3 ـ كم عدد العمليات الأسبوعية التي يجريها الدكتور (هـ . خ) بمستشفى ابن سيناء؟

4 ـ هل هناك قضايا أخطاء طبية ضد الدكتور (هـ . خ) ؟

5 ـ هل هناك قضايا طلب تعويض ضد الدكتور (هـ . خ) ؟

اذا كان الجواب بنعم؟ يرجي تزويدي بصورة ضوئية عن عدد الأخطاء الطبية ونسخة عن الاحكام الصادرة.

«الميزانيات» تطلب من «المحاسبة» تقريراً مفصلاً عن قضايا «الموانئ»

عدنان عبدالصمد متوسطا رياض العدساني وعبدالله الرومي

صفاء الهاشم اثناء الاجتماع

طلبت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس تقريرا كاملا من ديوان المحاسبة بآخر المستجدات حول القضايا التي قامت مؤسسة الموانئ بتشكيل لجان تحقيق بشأنها واحالتها للنيابة لما تسببت به من فقدان الخزانة العامة للدولة لمبالغ كبيرة وذلك كي يمكن للجنة متابعتها والاطلاع عليها بشكل مفصل.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي ان اللجنة اجتمعت بحضور وزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري لمناقشة مشروع ميزانية مؤسسة الموانئ للسنة المالية الجديدة 2019/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وأضاف أنه وحسب ما افادت به المؤسسة من اتخاذها للاجراءات القانونية حيال بعض القضايا واحالتها للنيابة لما تسببت به من فقدان الخزانة العامة للدولة لمبالغ كبيرة فقد طلبت اللجنة تقريرا كاملا من ديوان المحاسبة بآخر المستجدات حول تلك القضايا ومتابعتها ليتسنى لها الاطلاع عليها بشكل مفصل.

وأضاف أن اللجنة طلبت أيضا تقريرا حول ما تكبدت به ميزانية المؤسسة لاعباء مالية نتيجة الاحكام القضائية الصادرة ضدها بلغت 1,2 مليون دينار نتيجة عدم قيامها باتباع الاجراءات الصحيحة في تنفيذ الاعمال تتمثل في غرامات تأخير وتعويضات.

وأوضح أن اللجنة شددت على ضرورة النظر فيما اذا كان هناك تعارض مصالح لبعض اعضاء مجلس ادارة المؤسسة والترسية لمناقصات مباشرة لصالحهم تخص اعمال المؤسسة وبأن هذا الموضوع محل بحث لديوان المحاسبة.

ومن جانب آخر قال عبد الصمد إن اللجنة بحثت ضعف القدرة التنفيذية لمشاريع المؤسسة على الرغم من احتفاظها بأرباح بلغت اكثر من 234 مليون دينار.

وأكدت اللجنة ضرورة معرفة التغطية القانونية والادارية للاحتفاظ بتلك المبالغ وعدم استغلالها في مشاريع يجب ان تنفذ وفق خططها التنموية بدلا من الاحتفاظ بتلك الاموال دون وجود خطة واضحة لتوظيفها على النحو الامثل بالنسبة للقطاع الحيوي الذي تعمل به المؤسسة في المنطقة.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت أسباب ضعف المؤسسة في دراسة احتياجاتها الادارية والقانونية لاتمام اجراءات الطرح والترسية والتعاقد مما أدى الى تمديد اعمال العقود القائمة لفترات تجاوزت المدة الاصلية وصل أحدها الى تمديد 9 مرات.

د. جنان بو شهري والشيخ يوسف العبدالله خلال اجتماع اللجنة

دعوا وزارتي الداخلية والخارجية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية وفرض هيبة الدولة

نواب لمناقشة تجاوزات السفارة الفلبينية في الجلسة المقبلة وتكليف «الخارجية» البرلمانية بالتحقيق

يوسف الفضالة

د. حمود الخضير

الحميدي السبيعي

طالب نواب الحكومة بأن تكون على قدر المسؤولية تجاه تجاوزات الجانب الفلبيني في حق الكويت، لافتين إلى أن قيام فرقة، تابعة للسفارة الفلبينية بتهريب الخدم من المنازل، أمر لا يمكن السكوت عنه.

وشددوا في تصريحات صحافية على ضرورة استخدام أدواتهم الدستورية لضمان عدم انتهاك سيادة الدولة والقانون والتصدي لمحاولات تشويه سمعة الكويت وإظهارها بصورة سيئة.

وأكدوا أن خرق مواثيق الدولة القانونية والدستورية والدولية أمر مرفوض ويجب التعامل معه بشكل حازم وصريح، داعين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إلى تحرك جدي في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، أعلن النائب يوسف الفضالة أنه سيتقدم برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لطلب تكليف لجنة الشؤون الخارجية بالتحقيق في صحة قيام فرقة تابعة للسفارة الفلبينية بتهريب الخدم من المنازل، واستدعاء وزارتي الخارجية والداخلية لمعرفة الإجراءات التي تمت من قبلهما تجاه الواقعة، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر من تاريخ التكليف.

وأوضح الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه سيقوم بتسليم الرسالة ليتم طرحها على جدول أعمال الجلسة المقبلة، مشددا على أن خرق مواثيق الدولة القانونية والدستورية والدولية أمر مرفوض ويجب التعامل معه بشكل حازم وصريح.

وقال إن المجتمع الكويتي صدم بما نشر في وسائل الإعلام ومقاطع فيديو تظهر فرقة تابعة للسفارة الفلبينية تقوم بتهريب العمالة من المنازل، في مشهد كأنه من أحد أفلام السينما، كاسرين وضاربين بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية والمجتمعية والدستورية والمادة 38 الخاصة بحرمة المنازل وعدم دخولها من دون إذن أهلها.

ووصف الفضالة ما حدث بأنه مشهد غريب، وما يستدعي الغرابة أكثر أنه يتم رغم اعتراف السفير الفلبيني بأن وزارة الداخلية متعاونة 99٪ مع الحالات المبلغة.

وقال إنه إذا كان هذا التعاون موجودا وهو الأصل القانوني والدستوري في الدولة بأن وزارة الداخلية هي المنوط بها التعامل مع هذه الحالات، وبالتالي يستغرب أن تكون هناك فرقة تابعة لإحدى السفارات تقوم بمثل هذه الأعمال.

ورأى الفضالة أن بيان وزارة الخارجية بخصوص هذه الحادثة كان موفقا، وطالب بتسليم هذه الفرقة لأن مثل هذا الموضوع لا يمكن التعامل معه إلا بهذا الحزم لأنه أمر غير مقبول.

من جهته، قال النائب الحميدي السبيعي إنه سبق أن تحدث في 13 فبراير الماضي وقدم رسالة للمجلس بشأن تصريح الرئيس الفلبيني، مؤكدا خطورة تجاوزات بعثة السفارة الفلبينية.

وأضاف: طالبت وزير الخارجية بالرد على الرئيس الفلبيني الذي امتهن كرامة الكويتيين وشوه سمعة الكويت البلد الإنساني وأظهرها بصورة مزرية، محملا الوزير مسؤولية عدم الرد على تلك الافتراءات.

وأشار إلى أنه تم تكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية مناقشة هذا الموضوع، لافتا إلى أن تقرير اللجنة جاهز منذ شهر ولم يدرج على جدول الأعمال ولم يناقش، وهذا دليل على عدم رغبة وزير الخارجية في مناقشة هذا الأمر.

واعتبر أن ما حدث من اقتحام حرمات الناس وتهريب الخدم من البيوت يعد جريمة لا يمكن حدوثها في بلد محترم، مطالبا بسحب السفير الكويتي من الفلبين وطرد السفير الفلبيني من الكويت.

وقال إن من قام بتصوير الفيديوهات التي ظهرت يريد أن يظهر الرئيس الفلبيني كبطل حتى يحظى بولاية أخرى حيث نقل انتخابات الرئاسة إلى الكويت، وامتهن كرامة الكويتيين.

وأضاف أن الرئيس الفلبيني لم يجرؤ بفعله هذا مع دول الجوار لأنه يعي بأن لديهم مسؤولين يستطيعون إيقافه عند حده، مؤكدا أن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام.

وشدد السبيعي على ضرورة أن يكون هناك تحرك جدي من قبل الحكومة ممثلة بوزير الخارجية، وإلا فسوف يتحمل وزير الخارجية مسؤوليته السياسية في القريب العاجل.

بدوره، أكد النائب د.حمود الخضير حق الكويت في الدفاع عن سيادتها ومصلحة شعبها التي تعرضت للضرر من قبل السفارة الفلبينية وسفيرها، مستنكرا ما تقوم به السفارة والذي تجاوز كل الأعراف الديبلوماسية.

وأضاف الخضير أن ما تم نشره عن تهريب الخادمات من منازل الكفلاء سابقة لم نعهدها ولا يوجد لها أي مبرر أو غطاء وينافي قوانين الدولة والاتفاقيات الدولية المبرمة بهذا الشأن.

ودعا الحكومة ممثلة بوزارتي الداخلية والخارجية إلى الإسراع باتخاذ الإجراءات القانونية وفرض هيبة الدولة.

وقال الخضير إن أي تبرير من قبل السفارة الفلبينية سيكون مرفوضا، وأن محاولة تصوير الأمر على غير حقيقته لن يكون مقبولا.

وطالب الخضير باتخاذ الإجراءات القانونية التي تحول دون استمرار هذا التجرؤ على هيبة الدولة، مؤكدا أن مجلس الأمة سيراقب إجراءات الحكومة لتقرير الخطوات التالية.

إلى ذلك، أعلن النائب محمد الدلال تقدمه برسالة تم اعتماد رئيس مجلس الأمة إياها لتدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

وقال الدلال إن الرسالة تتضمن طلبا للاستماع إلى بيان حكومي بشأن تجاوزات السفارة الفلبينية، وتحديد جلسة لمناقشة هذا الموضوع على مستوى مجلس الأمة، مؤكدا أنه سيتقدم بسؤال برلماني إلى وزير الخارجية في هذا الشأن.

وأضاف أن قوة الدولة واحترام الناس والمجتمع الدولي لها، واحترام شعبها لمسؤوليها على مستوى الحكومات يعتمد على موقفها تجاه من يتجاوز على القانون أو يخرج عن الاتفاقيات الدولية.

وأكد أننا اليوم أمام موقف مهم وأساسي تجاه ما مارسته الفلبين كدولة وكذلك أعضاء في السفارة الفلبينية عبر القيام بتجاوز خطير جدا في الشؤون الداخلية الكويتية واستخدام السيارات الديبلوماسية لجلب العمالة الفلبينية من منازل المواطنين الكويتيين.

واعتبر الدلال أن هذا الأمر تجاوز خطير لا يتماشى مع الأعراف الدولية ولا الاتفاقيات وعدم احترام للكويت ولا قيادتها ولا شعبها.

وأشار إلى أن الأمر سبقته ممارسات سيئة وسلبية من دولة الفلبين وسياسييها، وكان العنوان الرئيسي الابتزاز السياسي والإعلامي عبر مواقف وتصريحات سيئة للغاية، مؤكدا أن الموقف الأخير خطير جدا ويؤثر على سيادة الكويت والقانون.

وشدد الدلال على أن هذا الوضع لا يحتمل المساومات السياسية والديبلوماسية العادية، مؤكدا أن الأمر يتعلق بسيادة الكويت وقوتها تجاه التجاوزات والمخالفات.

وشدد على ضرورة عدم السكوت على هذا الأمر أو عدم اتخاذ موقف حازم يناسب هذه الجرائم والتجاوزات سيجعل دولا أخرى وسفارات أخرى تمارس أكثر من ذلك ولن يعطي أي اعتبار لا لوزارة الخارجية ولا لوزارة الداخلية أو غيرها.

وأكد الدلال أن الأيام المقبلة ستكون حاسمة تجاه تصرفات الفلبين وبعثتها الديبلوماسية، مشددا على ضرورة طرد السفير الفلبيني والديبلوماسيين الذين مارسوا هذا الدور واستدعاء السفير الكويتي من الفلبين.

وقال إنه إذا كانت العمالة الفلبينية تسبب لنا مشكلة كبيرة في التركيبة السكانية والمنازل الكويتية فيجب أن نناقش الموضوع بجدية فيما يتعلق بوجود العمالة الفلبينية واستمراريتها على مدى الفترة المقبلة.

واعتبر الدلال أن السكوت عن ممارسات السفارة الفلبينية ضعف وخنوع وقبول بالتجاوز السياسي والديبلوماسي والقانوني.

وأعرب عن أمله في أن يسمع اليوم أو خلال اجتماع مجلس الوزراء غدا موقفا حازما تجاه التجاوزات الخطيرة والممارسات من قبل سفارة الفلبين، مؤكدا أن بعض مكاتب جلب العمالة أقوى من الدولة.

ورأى أن الفلبين مارست «العنترة» على الكويت عندما رأت الضعف في التعامل من قبل وزارات الخارجية والداخلية والشؤون، والضغط على الكويت عن طريق العمالة، لافتا إلى وجود معلومات عن ممارسات شبيهة من قبل ديبلوماسيين من الهند.

وطالب الدلال الحكومة أن تكون على قدر مسؤولياتها تجاه هذا الحدث، مشددا على استخدام الأدوات الدستورية كافة لضمان عدم انتهاك سيادة الدولة والقانون.

وجاء في نص رسالة الدلال:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد

في الآونة الأخيرة شهدت الكويت ممارسات متجاوزة للقانون الدولي وللتشريعات والقوانين الكويتية فيما يتعلق بتجاوز الممثلين الديبلوماسيين وسفارة جمهورية الفلبين بالكويت إضافة إلى التجاوزات والممارسات التي مورست من شخصيات سياسية وقيادة سياسية في جمهورية الفلبين فيما يتعلق بالعمالة المنزلية الفلبينية في الكويت وصلت إلى حد الابتزاز السياسي والإعلامي والتدخل في الشؤون الداخلية وتجاوز سيادة القانون.

ومؤخرا، شهدت الكويت تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية وتجاوزا خطيرا للاتفاقيات الدولية والأعراف الديبلوماسية بقيام عدد من الممثلين الديبلوماسيين لسفارة جمهورية الفلبين بالقيام بتصرفات متجاوزة للقانون عن طريق الذهاب إلى منازل المواطنين الكويتيين عبر استخدام الهويات والسيارات الديبلوماسية متجاوزين القانون ووزارة الخارجية الكويتية ومتجاوزين أيضا وزارة الداخلية وكل الأعراف الديبلوماسية في هذا الشأن، ونظرا لخطورة هذا الأمر خاصة أنه يتعلق بسيادة الكويت ويتعلق بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت وجمهورية الفلبين ويتعلق بالاستقرار القانوني للأسر الكويتية وللعمالة الفلبينية التي تعمل في المنازل.

لذا، نطلب عرض هذه الرسالة على المجلس الموقر من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة والملائمة للتعاطي مع هذا المستجدات وسماع رأي الحكومة في هذا الشأن بالأخص بالإجراءات الملائمة والحازمة تجاه جمهورية الفليبين وسفارتها في الكويت وعلى الأخص والممارسات اللاقانونية التي مورست تجاه الكويت وشعبها، مع إحالة هذه الرسالة إلى كل من لجنة الداخلية والدفاع واللجنة الخارجية لإعداد تقرير في هذا الشأن ودعوة المسؤولين المعنيين للتعامل مع الموضوع والقيام بما كل ما شأنه للحفاظ على سيادة الكويت والرد الحازم والجاد على التجاوزات التي مورست من جمهورية الفليبين وبعثتها الديبلوماسية.

كما نطلب من مجلسكم الموقر سرعة تحديد جلسة نقاش عام للمجلس لبحث مشكلة العمالة المنزلية ودور الحكومة في معالجة تلك المشكلة في ظل تمادي وتجاوز بعض البعثات الديبلوماسية للقانون وارتفاع واستغلال بعض مكاتب جلب العمالة هذه القضية والتكلفة العالية المرهقة على الأسر الكويتية.

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

بلدية الكويت
إعلان رقم (2018/38)
نتيجة التظلمات الخاصة بتأهيل الشركات والمؤسسات العاملة في الدعاية والإعلان

إلحاقاً للإعلان رقم 2018/1 الصادر بتاريخ 2018/1/7، تعلن بلدية الكويت عن نتيجة التظلمات الخاصة بتأهيل الشركات والمؤسسات العاملة في الدعاية والإعلان وذلك على النحو التالي:

عدم الموافقة على التظلمات المقدمة من قبل الشركات المتقدمة للتأهيل وهي كالتالي:

1 - شركة إقبال الخير للتجارة العامة.
2 - شركة درة الخليج للدعاية والإعلان.
3 - شركة مجموعة سنيار العالمية للدعاية والإعلان.
4 - شركة أوو ميديا للدعاية والإعلان.

تبين أن جميعها أرفقت بها مستندات ووثائق كان يتعين تقديمها رفق كراسة التأهيل وخلال الميعاد المحدد لها بالشروط، وترغب تلك الشركات في ضم هذه المستندات إلى كراسات التأهيل الخاصة بها، وإعلاء لمبدأ المساواة والشفافية بين كافة الشركات المتقدمة للتأهيل فإنه لا يجوز ضم الوثائق والمستندات المرفقة بتلك التظلمات إلى كراسات التأهيل والقيام ببحثها بحسبان أنه لا يجوز قبول استكمال أي نواقص لوثائق التأهيل بعد التاريخ المحدد بالإعلان وهو 2017/11/8، كما أن تلك التظلمات خلت من ثمة أسباب جدية تناال من مشروعية القرار المتظلم منه واقتصر طلب تلك الشركات على قبول تظلماتها وأحقيتها في استكمال نواقص وثائق التأهيل لذلك.

مدير عام البلدية

نور للإستثمار Noor Investment
شركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك) عامة

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م

يسر شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، والمقرر إنعقادها في يوم الأربعاء الموافق 9 مايو 2018م في تمام الساعة 11:30 صباحاً بمقر الشركة الكائن في منطقة الشويخ - تقاطع شارع الجهراء مع طريق المطار - مبنى نور . بجانب مجموعة الصناعات الوطنية القابضة ، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو الوارد:

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليهما.
4 - سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
5 - مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليها.
6 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
7 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة قدرها 54,000 د.ك لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
8 - تفويض مجلس الإدارة بشراء و/ أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 % من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
9 - الموافقة على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وكذلك التعاملات التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة . خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م .
10 - الموافقة على اعتماد بند المسئولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2018م بمبلغ لا يتجاوز 5,000 د.ك (خمسة آلاف دينار كويتي).
11 - الموافقة على استقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الإجباري للشركة وفقاً لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
12 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة باستقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الاختياري للشركة تخصص لمواجهة أي التزامات مستقبلية قد تطرأ للشركة وفقاً لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
13 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م .
14 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2018م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه على أن يكون مراقب الحسابات ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة - المدة المطلوبة للتغير الالزامي لمراقبي - الحسابات لدى هيئة أسواق المال.

مجلس الإدارة

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - الشرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد الى الخميس، هاتف: 22464585 - 22464565، وذلك لإستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي.

كما يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول الأعمال والتقرير السنوي عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com أو البريد الالكتروني: ziad@noorinvestment.com أو مراجعة الشركة على العنوان المذكور أعلاه. للاستفسار الرجاء الاتصال على 24645722 أو بدالة 1818080 داخلي 5722

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
إعلان رقم (2018/40)
طرح المزايدة رقم 2019/2018/1
الخاصة باستثمار مواقع مكائن خدمات أجهزة (ATM)
على أسوار مباني بلدية الكويت الرئيسية
ومباني أفرع البلدية بالمحافظات

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه، فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ -/20 د.ك (فقط عشرون ديناراً لا غير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/5/8 في إدارة الخدمات العامة الكائنة بمنطقة الري.

وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في المزايدة إيفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة المحدد لها يوم الاثنين الموافق 2018/5/14، علماً بأنه في حالة عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أي مسؤولية تجاه ذلك.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (المبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/5/14 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يودع مع العطاء تأمين أولي لا يقل عن 2% (اثنين بالمائة) من قيمة العطاء.

مدير عام البلدية

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
إعلان رقم (2018/42)
تابع:
الإعلان عن الخطة السنوية للشراء
تابع (2):
خطة الشراء الخاصة بالمناقصات
للسنة المالية 2019/2018

م	مسمى المناقصة	الجهة المشرفة
1	مشروع المدن العمالية عدد (5) مواقع	إدارة تنمية المشاريع
2	مشروع أسواق الجمعة والطيور والخيام بمحافظتي الجهراء والأحمدي	إدارة تنمية المشاريع

مدير عام البلدية